اهمية السياسات الزراعية في تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية الغذائية في ليبيا.

*د.عبدالحميد أبوبكر يوسف *د. محمد سالم موسى **د. بحري محمد الغناي

المستخلص:

ان الهدف الرئيسي لهذه الورقة البحثية هو دراسة العلاقة بين السياسات الزراعية وعلاقتها بتطوير القطاع الزراعي وتنميته بما يساهم في تحقيق معدلات اعلي من الاكتفاء الذاتي وضمان الامن الغذائي من السلع الزراعية الغذائية المنتجة محليا خلال الفترة الزمنية (1970- 2015). ورغم التطور الذي شهده القطاع الزراعي من حيث التوسع الرأسي والأفقي وزيادة معدلات الإنتاج للعديد من المنتجات الزراعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض المنتجات الزراعية في بعض الفترات وبنسب متفاوته، إلا أن ليبيا كغيرها من الدول النامية مازالت تعاني عجزاً في غذائها يتمثل في قصور الإنتاج الغذائي المحلي عن تغطية الطلب المحلي المتزايد على أغلب المنتجات الزراعية خاصة محاصيل الحبوب واللحوم وذلك نتيجة العديد من المعوقات الادارية والفنية. ومن المتوقع أن تزداد حدة المشكلة الغذائية مستقبلا في ظل تحرير التجارة العالمية للغذاء والذي سيؤثر علي ليبيا نظرا لاعتمادها بنسبة كبيرة من احتياجاتها الغذائية علي الواردات وكذلك ارتفاع أسعاره في السوق العالمي مما يعني زيادة المنافسة بين المنتجات الغذائية المستوردة ونظيرتها المحلية.

الكلمات الدالة: القطاع الزراعي، التنمية الزراعية، السياسات الزراعية، الاكتفاء الذاتي، الامن الغذائي.

المقدمة:

تعتبر عملية تحقيق التنمية الزراعية المستدامة من اهم السياسات الاستثمارية لتطوير القطاع الزراعي لما يمثله من أهمية في تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي من السلع الغذائية الزراعية، من خلال توظيف استثمارات ضخمة لهذا القطاع لاستغلال كافة الموارد الزراعية المتاحة وتسخيرها لخدمة الاهداف الاقتصادية التي تتمثل في زيادة الانتاج كما ونوعا والرفع من الانتاجية الحدية للموارد الزراعية وتحقيق معدلات مرتفعة من الانتاج.

وتتجسد السياسات الزراعية في منظومة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تسنها الدولة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية. هذه الأهداف غالبا ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي ولذلك تحقيق أقصى درجة من الاكتفاء الذاتي وزيادة العائد من الصادرات وتكثيف الجهود لتضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه. وهذه الأهداف تتطلب من الدولة أيضا مساعدة المزارعين للتغلب على جملة المعوقات كما تتطلب من الدولة أيضا الموازنة بين مجموعة من الأهداف المختلفة.

وبالرغم من ضخامة حجم الاستثمار التي أنفق علي القطاع الزراعي خلال العقود الماضية ومنذ اكتشاف النفط باعتباره المصدر الرئيسي لتمويل التنمية الاقتصادية في ليبيا إلا ان القطاع الزراعي في ليبيا لا يزال يعاني من العديد من الصعوبات التي جعلت منه

* أستاذ مشارك – قسم الاقتصاد الزراعي كلية الزراعة – جامعه طرابلس
* أستاذ مشارك – قسم الاقتصاد الزراعي كلية الزراعة – جامعه طرابلس
** أستاذ مشارك – قسم الاقتصاد الزراعي كلية الزراعة – جامعه سرت

قطاعا غير فاعل بدرجة كافية في توفير نسبة عالية من احتياجات السوق المحلي من السلع الغذائية الزراعية، الامر الذي يتطلب وضع الخطط والبرامج التنموية الفاعلة المعتمدة علي اسس علمية وذات جدوى اقتصادية بما يواكب التزايد المستمر في الطلب علي المنتجات الزراعية، إلا أن مساهمة القطاع في الاحتياجات الغذائية للسكان لم يتعدي 30% من جملة الاحتياجات الفعلية من السلع الزراعية الغذائية، الأمر الذي يتطلب وضع برامج وسياسات تنموية تعمل علي تحقيق التنمية الزراعية المستدامة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية لزيادة معدلات الإنتاج والإنتاجية من السلع الزراعية الغذائية.

في هذه الورقة سيتم استعراض الوضع الحالي للقطاع الزراعي من خلال المؤشرات المتعلقة بالموارد الاقتصادية الزراعية المتاحة واستخداماتها وتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بالإنتاج الزراعي وتطوره والتنبؤ بحجم الفجوة الغذائية من السلع الزراعية مستقبلا من خلال اقتراح اهم التوصيات التي تساعد متخذ القرار في وضع سياسات وبرامج تنموية مدروسة تساهم بدرجة عالية في تحقيق الاهداف الاقتصادية الزراعية والمساهمة في تحقيق الامن الغدائي في ليبيا.

المشكلة البحثية:

تتمثل المشكلة البحثية في الاخفاق الذي صاحب السياسات الزراعية في ليبيا في تحقيق الاهداف المتمثلة في زيادة الانتاج الزراعي كما ونوعا بشقية النباتي والحيواني وصولا الي تحقيق معدلات مقبولة من الاكتفاء الذاتي ،وقد يعود سبب ذلك الي طبيعة المشاكل التي تتباين في تأثيرها علي نمو القطاع الزراعي وتطوره والتي من اهمها ما يتعلق بحجم الموارد الزراعية المتاحة وكفاءة استخدامها. ورغم حجم الانفاق علي القطاع الزراعي من خلال سياسات التنمية الزراعية منذ اكتشاف وتصدير النفط في فترة الستينات وصولا الي خطط التنمية الزراعية المتعاقبة والي تهدف الي تطوير القطاع الزراعي وزياد نسبة مساهمته في الناتج الوطني الإجمالي غير انه رغم التحسن في مستويات الانتاج والإنتاجية غير ان نسبة مساهمة القطاع لازالت ضئيلة ولا تتعدي 8% من قيمة الناتج المحلي وعدم قدرة القطاع علي توفير نسبة مرتفعة من الاكتفاء الذاتي والتي بقيت متدنية من كافة السلع الغذائية.

اهداف البحث:

يهدف البحث الي توضيح التطور الزراعي في ليبيا من حيث النمو في الناتج الزراعي ودوره في تحقيق نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي في بعض المجاميع السلعية الزراعية، مع التركيز علي اهمية ودور السياسات الزراعية في تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الزراعية، بما يساهم في زيادة الناتج المحلي الزراعي والرفع من مساهمته في الاقتصاد الوطني.

كما تهدف الورقة لتحقيق جملة من الأهداف ذات العلاقة بتنمية وتطوير القطاع الزراعي وهي:

1- دراسة إمكانية الوصول لمرحلة الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي من السلع الزراعية الغذائية وذلك من خلال التعرف علي العرض من الإنتاج الزراعي الذي يمكن تحقيقه في حدود الإمكانيات والموارد الزراعية المتاحة.

2-التعرف علي نسبة الاكتفاء الذاتي المحققة حاليا من السلع الزراعية وحجم الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك في ليبيا.

3- تحليل ودراسة المعوقات التي ساهمت في عدم تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الزراعي بما يمكنه من الوصول إلي معدلات مرتفعة من الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي.

فرضية البحث:

يعتمد البحث علي فرضية ان تدخل الدولة في وضع سياسات زراعية متكاملة عن طريق الاستخدام الامثل للموارد المتاحة وبكفاءة عالية،سوف يكون له اثار ايجابية في تحقيق اهداف تلك السياسات المتمثلة في زيادة معدلات الانتاج كما ونوعا وصولا الي تحقيق نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي.

منهجية البحث:

يعتمد الأسلوب البحثي في هذه الورقة والتي تتناول نمو وتطور القطاع الزراعي في ليبيا وآفاق الوصول للاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي علي الأسلوب الوصفي في تحليل البيانات من خلال الجداول الإحصائية للفترة الزمنية موضوع الدراسة من 1970-2015 والاحتياجات من السلع الغذائية الزراعية وكميات الإنتاج منها وحجم الواردات لتغطية العجز منها، والتنبؤ بحجم الفجوة المستقبلية من السلع الزراعية في ليبيا.

1 – الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي ووسائل تحقيقها:

ظهر مفهوم الأمن الغذائي في النصف الثاني من القرن العشرين وذلك لعدة أسباب متنوعة ومعقدة، كان من أبرزها الفقر الذي تعاني منه شعوب الدول النامية من الناحية الكمية والنوعية مما أدي إلي ضعف قدراتها الإنتاجية لمجابهة حجم الطلب المتزايد علي السلع الغذائية.

والأمن الغذائي اصطلاح طرحته المنظمات والهيئات الدولية وتبنته الحكومات ليأتي متوافقا مع مصطلحات أخري كالأمن الوطني والأمن الإستراتيجي والأمن الاجتماعي وغيرها. ولقد عرفت منظمة الأغذية والزراعة **الفاو** مشكلة الأمن الغذائي بأنها مشكلة ضمان القدرة الإنتاجية والبدنية لكل الناس للحصول علي احتياجاتهم الأساسية من الغذاء، وبذلك فإن عملية الأمن

الغذائي تقوم علي ضمان إنتاج كميات مناسبة من الطعام وتحقيق الاستقرار في الكميات المعروضة منه وكذلك معدلات انسيابها للأسواق والوسائل التي تساعد كل فرد في الحصول علي احتياجاته الغذائية.

وقد أقر مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية بما يسمي بإعلان تونس للأمن الغذائي في 1996، أن مفهوم الأمن الغذائي والذي يتضمن توفير الغذاء بالكميات والنوعيات المناسبة للنشاط والصحة بصورة مستمرة لكل فرد من أفراد المجتمع اعتماد علي الإنتاج الذاتي أولا وعلي أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر عربي وتوفيره بالأسعار التي تتناسب مع دخول المواطنين.

أما مفهوم الاكتفاء الذاتي فإنه يختلف عن مفهوم الأمن الغذائي، حيث يركز مفهوم الاكتفاء الذاتي علي قدرة المجتمع علي إنتاج كافة احتياجاته محليا اعتمادا كافة الموارد المتاحة محليا بما يضمن تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. (منظمة الأغذية والزراعة :2006)

وترتبط عملية تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية في ليبيا بالموارد الطبيعية المتاحة من أراضي وموارد مائية وأيدي عاملة زراعية ورأس المال ومدي قدرة المؤسسات الزراعية إداريا وتقنيا علي استغلال الموارد المتاحة بالصورة المثلي، غير أن الوصول إلي معدلات مرتفعة من الاكتفاء الذاتي من جميع السلع الزراعية قد يصعب تحقيقه لعدة أسباب من أهمها محدودية الموارد المائية المتاحة وعدم ملائمة الظروف المناخية للعديد من السلع الزراعية والتزايد المستمر في عدد السكان وارتفاع معدلات الاستهلاك الغذائي، وكذلك انفتاح الأسواق العالمية في إطار منظمة التجارة العالمية والذي أدي إلي زيادة حدة المنافسة وحرية دخول السلع الغذائية المستوردة إلي السوق المحلي بأسعار منافسة، والتقدم التكنولوجي في وسائل حفظ وتصنيع ونقل المنتجات الغذائية بين الدول. (عبدالسلام، 1998: 90)

2- ماهية السياسات الزراعية وأهدافها:

تتجسد السياسات الزراعية في منظومة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تسنها الدولة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية. هذه الأهداف غالبا ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي ولذلك تحقيق أقصى درجة من الاكتفاء الذاتي وزيادة العائد من الصادرات وتكثيف الجهود لتضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه. وهذه الأهداف تتطلب من الدولة أيضا مساعدة المزارعين للتغلب على جملة المعوقات كما تتطلب من الدولة أيضا الموازنة بين مجموعة من الأهداف المختلفة.

2-1 انواع السياسات الزراعية:

من خلال تتبع التطور الاقتصادي في العالم لابد من وجود تدخل للدولة من خلال تنبني سياسة زراعية معينه وفقا للأهداف التي تسعي لتحقيقيها ويمكن تصنيف السياسات الزراعية التي يتم اتباعها لحل المشاكل الزراعية وهي:

2-1-1- **سياسات التوجيه الزراعي** والتي تطبق عادة في الدول ألرأسمالية ويجمع هذا النوع من السياسات بين مبدأ الحرية الاقتصادية ومبدأ التدخل الحكومي وتهدف تلك السياسات الي تحسين فاعلية النشاط الزراعي ولا يتم التدخل من قبل الدولة إلا في حالة الضرورة لخدمة من اجل تطوير وتفعيل القطاع الزراعي وإعطائه فاعلية اكبر في الاقتصاد الوطني، وقد اعطت تلك السياسات ثمارها الاقتصادية بزيادة الفائض الاقتصادي في القطاع الزراعي لتلبية الطلب المحلي المتزايد علي الغذاء وتوجيه الفائض الانتاجي للتصنيع الغذائي. (رحمة،2000: 11)

2-1-2- سياسات الاصلاح الزراعي:

هي السياسات الزراعية التي يتم تطبيقها في الدول النامية في اسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض الدول الاوروبية كاسبانيا وايطاليا،وتتحدد منطلقات تلك السياسات الاصلاحية في تحديد الملكية وفرض التزامات محددة علي المستفيدين من الاصلاح الزراعي وعادة ما تكون اهداف تلك السياسات سياسية واجتماعية بهدف تجاوز علاقات الانتاج القديمة وإيجاد نوع من التوازن في مجال الاستثمار بين الزراعة والصناعة، علي اساس ان تحديد الملكية سوف يجعل الكثير من المستثمرين علي الاتجاه للاستثمار الصناعي وبالرغم من النتائج التي حققتها سياسات الاصلاح الاصلاح الزراعي فإنها لا تقارن بالنتائج التي حققتها سياسات التوجيه الزراعي وذلك بسبب عدد من العوامل السياسية والاقتصادية التي تختلف بين الدول النامية والدول المتقدمة.

ورغم اختلاف اهداف وأدوات السياسات ألزراعية فان مسألة التوازن أو عدمه بين النمو في الناتج المحلي الاجمالي والناتج المحلي الزراعي تعتبر ذات صلة وثيقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الوطني، ففي الدول ذات الدخل المنخفض والتي تغلب علي اقتصادياتها سمة النشاط الزراعي، غالبا ما تسودها سياسات زراعية ذات فاعلية مرافقة للسياسات الاقتصادية.

ونتيجة لعم فاعلية معظم السياسات الاقتصادية في الدول النامية، فان معدل نمو الناتج الزراعي عادة ما يكون اقل من معدل نمو السكان بحيث يترتب عليه انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي في غالب الأحيان ولم تؤدي المتغيرات الاقتصادية كالأسعار والحوافز الانتاجية والتي لها اثار ايجابية في توسيع حجم الناتج الزراعي ونموه بسبب عدم فاعلية تلك المتغيرات وفقا لنظام السوق السائد في اغلب الدول النامية (خليفة،2001: 304,305).

ونظرا لأهمية الحبوب باعتبارها من السلع الغذائية الاساسية في معظم دول العالم دون استثناء،كما تعد من السلع الاستراتيجية في مجال الامن الغذائي (خاصة في الدول النامية)، فقد انصب الاهتمام عليها بالدرجة الاولي عند وضع اية سياسة زراعية لزيادة الانتاج والإنتاجية لوحدة ألمساحة سواء من خلال التكثيف المحصولي أي زيادة كفاءة استخدام عناصر الانتاج في وحدة الزمن او التكثيف الزراعي أي زيادة كفاءة استخدام عناصر الانتاج في وحدة المساحة، خاصة ان الجزء الاكبر من الرقعة الزراعية مخصص لإنتاج الحبوب خاصة القمح والتي يعتمد في انتاجه علي معدلات سقوط الامطار في العديد من الدول ومنها ليبيا بينما يكون العكس في الدول المتقدمة والتي تعتمد علي استخدام راس المال بصورة مكثفة وبالتالي تحويل اغلب الاراضي المطرية الي اراضي مروية. وقد ادي ذلك الي ارتفاع متوسط انتاجية وحدة المساحة مع وجود العنصر البشري ذو الكفاءة العالية واستخدام وسائل الانتاج الحديثة والذي ادي كذلك الي زيادة العائد ألاقتصادي في حين ان اقتصاديات انتاج الحبوب والاقتصاديات الزراعية بصفة عامة في الدول النامية ومن بينها ليبيا ما تزال دون مرحلة الانتاج الرشيد وان اعادة ربط الموارد بأكثر كفاءة سوف يؤدي الي زيادة حجم الانتاج وهو ما تهدف اليه اقتصاديات الانتاج الزراعي من خلال السياسات الزراعية المختلفة.(عبد الرحمان، 2002: 262,261)

وقد اعتمدت السياسات الزراعية في ليبيا خلال خطط التنمية الزراعية المتعاقبة علي برامج الاستصلاح الزراعي وتعمير الاراضي وتوسيع الرقعة الزراعية، وذلك بإتباع سياسة التوجيه الزراعي التي تهدف الي زيادة الانتاج الزراعي كما ونوعا مع التركيز علي انتاج محاصيل استراتيجية مثل القمح والشعير وتقديم التسهيلات والتمويل الاقراضي للمزارعين بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير الامن الغذائي من الانتاج المحلي من الحبوب ومحاصيل الخضر والفاكهة واللحوم والبيض.

غير ان تلك السياسات لم تحقق الاهداف المطلوبة نتيجة العديد من المعوقات الادارية والفنية والتمويلية، في ظل تزايد حجم الطلب المحلي علي السلع الغذائية الزراعية وعدم قدرة القطاع الزراعي علي تلبية الاحتياجات المتزايدة وانخفاض اهميته النسبية في الناتج المحلي الاجمالي الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات (1996).

3- محددات الإنتاج الزراعي في ليبيا:

3-1:الموارد المائية في ليبيا:

تعتبر ليبيا من المناطق الجافة أوشبه الجافة وبذلك تعتبر ندرة الموارد المائية من أهم المشاكل التي تحول دون التوسع وتنمية القطاع الزراعي نظرا لقلة معدلات سقوط الأمطار و تذبذبها من سنة لأجرى والذي يعتبر من اهم محددات الانتاج الزراعي حيث ان اغلب المزارعين يعتمدون بدرجة كبيرة علي الامطار خاصة في زراعة المحاصيل الحقلية مثل القمح والشعير.

2-3: المناخ:

يعتبر المناخ السائد في ليبيا مناخ صحراوي باستثناء السهول الساحلية والتي تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط حيث تتراوح معدلات سقوط الأمطار في المناطق الساحلية والجبلية من 350- 5000 مم سنويا في المناطق الساحلية والجبلية والي أقل من 140 مم سنويا في المناطق الجنوبية من البلاد مما يجعل المناطق التي يزيد فيها معدل سقوط الأمطار عن 150 مم لا تتعدي 10% من المساحة الإجمالية.

3-3: استخدامات الموارد الأرضية:

تقدر مساحة الأراضي الزراعية في ليبيا بحوالي 3.6 مليون هكتار أي ما نسبته 2% من المساحة الكلية للبلاد وهي مقسمة إلي أراضي زراعية موسمية تعتمد في زراعتها علي مياه الأمطار والتي تقدر بحوالي 770,000 هكتار والباقي أراضي زراعية مروية، حيث أن نسبة الأراضي المزروعة بالمحاصيل الزراعية تمثل نسبة 0.05% من إجمالي الأراضي الزراعية والذي يفسر أن أغلب الأراضي الزراعية لا يتم استغلالها بصورة دائمة، كما أن المساحات الزراعية الموسمية تعتمد علي معدلات سقوط الأمطار وتوزيعها، مما يجعل المساحات المستغلة تختلف من سنة إلي أخري.

أما أراضي المراعي فتقدر بحوالي 13 مليون هكتار، في حين تحتل مساحة الغابات 600 الف هكتار في حين أن الأراضي الصحراوية و السبخة تقدر بحوالي 17.5 مليون هكتار.

4- المعوقات الاقتصادية للقطاع الزراعي في ليبيا.

1-4: نقص الأيدي العاملة:

بعد اكتشاف النفط في الستينات من القرن الماضي تحول الاقتصاد الليبي من اقتصاد يعتمد علي الزراعة كمصدر رئيسي للدخل الوطني و في توفير فرص العمل، إلي اقتصاد يعتمد علي النفط' ومند ذلك الحين انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في حجم تشغيل العمالة من 54% سنة 1962 الي 29% 1970 إلي 15% في سنة 1999. وتعود أسباب الانخفاض إلي أن تحول الاقتصاد الليبي إلي اقتصاد نفطي أتاح أمام الدولة القدرة علي بلورة خطط تنموية شملت كافة القطاعات الاقتصادية مما أدي إلي نمو تلك القطاعات خاصة قطاع الخدمات والقطاع التجاري اللذان ساهما بفاعلية في تسريب الأيدي العاملة من القطاع الزراعي، كذلك من الأسباب الرئيسية لنقص العمالة في القطاع الزراعي هو انخفاض مستويات الدخول في القطاع مقارنة بالنشاطات الاقتصادية والخدمية الأخرى والذي أدي إلي الهجرة من الريف الزراعي والتحول إلي المدن بحثا عن فرص عمل أفضل

في القطاعات الأخرى مما أدي إلي انخفاض نسبة سكان الريف إلي سكان المدن من 65% في سنة 1963 الي 45% سنة 1970 إلي 12.5% في سنة 2010 (مركز البحوث الزراعية :2015).

4-2: تخلف طرق ووسائل الإنتاج:

يرتبط مستوي التخلف في طرق ووسائل الإنتاج بضعف التدريب والتأهيل الفني للعاملين بالقطاع الزراعي مما يجعلها غير قادرة علي الاستفادة من التقنيات الحديثة واستخدامها في الرفع من مستويات الإنتاج والإنتاجية وكذلك ضعف نظام التسويق الزراعي وضعف أداء حلقات المسلك التسويقي من المنتج وحتى المستهلك وارتفاع التكاليف التسويقية وارتفاع الفاقد في الإنتاج الزراعي.

4-3: ارتفاع الواردات من السلع الغذائية:

بالرغم من النمو الذي تحقق في القطاع الزراعي خلال الأربعة عقود الماضية، إلا انه لم يواكب التزايد المستمر في حجم الطلب علي الغذاء بسبب التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الليبي والتي أدت إلي تنمية كافة القطاعات الاقتصادية وزيادة مستويات الطلب بسبب ارتفاع مستويات الدخول وتغير العادات الغذائية وتزايد حجم العمالة الأجنبية، كل تلك العوامل ساهمت في زيادة حجم الواردات من المنتجات الغذائية لمجابهة العجز في السوق المحلي وإحداث منافسة غير متكافئة مع السلع الزراعية الغذائية المستوردة من الخارج. والجدول التالي يبين تطور الواردات من السلع الغذائية:

جدول رقم (1): تطور قيمة الواردات من السلع الغذائية خلال الفترة 1970-2015

السنـــــة	الواردات (مليون دينار)
1970	393,260
1975	161,878
1980	338,638
1985	384,767
1990	511,746
1995	689,921
2000	717,503
2005	786,427
2010	824,563
2015	721,332

المصدر: الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات السلسلة الزمنية لإحصاءات التجارة الخارجية للفترة 1954-2003، مصرف ليبيا المركزي التقارير السنوية 2000-2015.

5- الوضع الراهن للإنتاج الزراعي في ليبيا.

5-1: الإنتاج النباتي:

يتكون الإنتاج النبات من محاصيل الحبوب والخضروات والفواكه، وقد تطور الإنتاج من القمح خلال الفترة من 1970 - 2015 تطورا كبيرا، حيث زاد الإنتاج من 27.2 ألف طن سنة 1970 إلي 75 الف طن سنة 1975 وارتفع الي 149 ألف طن سنة 1985 و 177 ألف طن سنة 1990 وذلك بسبب التوسع في زراعة القمح كمحصول استراتيجي علي مستوي القطاعين العام والخاص باستخدام شبكات الري الدائم مما أدي إلي ارتفاع مستويات الإنتاج في تلك الفترة. وقد وصل الإنتاج ذروته في بداية التسعينات من القرن الماضي إلي حوالي 177 ألف طن في سنة 1990 ثم انخفض إلي 88 ألف طن سنة 2005 والي 68 الف طن في ستة 2015.

أما محصول الشعير فقد ارتفع الإنتاج الكلي من 53 ألف طن سنة 1970 إلي أكثر من 191 ألف طن سنة 1975 ،في حين انخفض الانتاج في سنة 1980 الي 71 الف طن وعاود الارتفاع الي 118 الف طن سنة 1990 و 264 الف طن وفي سنة إلي اكثر من 291 الف طن في سنة 2010، وتعود سبب الزيادة في الإنتاج إلي تخصص بعض

المشاريع العامة وقطاع المزارعين في زراعة المحصول وفقا للنظام المروي، وكذلك بسبب تزايد الطلب علي الشعير والذي يستخدم علي نطاق واسع كعلف للحيوان.

جدول رقم (2): الإنتاج الكلي من القمح والشعير خلال الفترة 1970-2015.

(الف طن)

السنة	القمح	الشعير
1970	27.20	52.8
1975	75.10	191.8
1980	140.5	71.0
1985	149.0	80.0
1990	177.0	118.0
1995	23.0	117.0
2000	74.0	264.0
2005	88.0	260.0
2010	124.3	291.4
2015	68.8	265.7

المصدر: وزارة التخطيط ،المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، 1970-2015

5-2: الخضروات:

تتركز زراعة محاصيل الخضروات في المناطق الشمالية من البلاد وخاصة في منطقة سهل الجفارة، وتتميز زراعة الخضروات بأهمية اقتصادية لما تمثله من دخل نقدي سريع للمزارع، بالإضافة إلي أهميتها للاستهلاك الطازج والتصنيع الزراعي الغذائي للفائض من الإنتاج. ونظرا للتطور في حجم الاستهلاك المحلي من الخضروات نتيجة تزايد عدد السكان من مواطنين ومقيمين أجانب بالإضافة إلي تغير وتطور الأنماط الاستهلاكية للسكان، فقد زادت المساحة المزروعة من الخضروات من 16 ألف هكتار سنة 1970 اتلي 45 الف هكتار سنة 1985 والي 70 ألف هكتار سنة 1990 ثم انخفضت إلي 46 ألف هكتار قي سنة وزادت المساحة المزروعة الي 48 الف هكتار سنة 2015.

في حين ارتفع الإنتاج الكلي من الخضروات خلال الفترة من 1970-2015 من 205 ألف طن سنة 1970 الي أكثر من 562 الف طن سنة 1975 واستمر الانتاج في التزايد حيث وصل في سنة 1985 الي اكثر من 827 الف طن و 1183 الف طن سنة 1995 و استمر في الزيادة الي ان وصل الي 1260 الف طن في سنة 2010، وتعود

تلك الزيادة الكبيرة في الإنتاج إلي الاهتمام الذي يوليه المزارعون لمحاصيل الخضروات ذات العائد النقدي المرتفع والقصير المدى بالإضافة إلي تزايد حجم الطلب المحلي (مركز البحوث الزراعية :2015).

جدول رقم (3): تطور المساحة المزروعة والإنتاج من الخضروات خلال الفترة 1970-2015

السنة	المساحة (الف هكتار)	الإنتاج الكلي (الف طن)
1970	16.2	205.2
1975	51.4	562.3
1980	49.2	667.6
1985	44.0	827.5
1990	70.0	728.1
1995	38.0	1183
2000	52.0	1210
2005	46.2	1260
2010	47.6	1285
2015	48.2	1200

المصدر: وزارة التخطيط الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

5-3: الفواكه والأشجار المثمرة:

تعتبر ليبيا من الدول ذات التنوع في إنتاج الفواكه لتباين المناخ الملائم لزراعتها من مناطق ساحلية حيث تزرع الفواكه التي تتلاءم ومناخ البحر المتوسط مثل الزيتون والذي يزرع علي نطاق واسع في المناطق الساحلية والجبلية، والحمضيات واللوزيات في المناطق الساحلية مثل الخوخ والمشمش والكمثري واللوز والعنب والتين وغيرها، في حين تعتبر ليبيا من أهم الدول في زراعة وإنتاج التمور ويزيد عدد أشجار النخيل عن 6 ملايين نخلة تنتشر في المناطق الساحلية اعتمادا علي مياه الامطار وفي المناطق الداخلية

علي المياه الجوفية، وقد ساعدت الظروف الطبيعية علي نمو شجرة النخيل وتزايد أعدادها وتنوع أصنافها وتباين إنتاجها من سنة لآخري. كما اشارت البيات الي ان انتاج الزيتون يتصف بالتذبذب من سنة الي اخري بسبب التذبذب في معدلات سقوط الامطار بين سنة وأخري، غير ان الانتاج قد ارتفع في بعض السنوات وقد سجل انتاج الزيتون في سنة 1990 حولي 226 الف طن وانخفض الي 134 الف طن سنة 2020 والي 135 الف طن سنة 2015. **5[مركز البحوث الزراعية :2015]**.

جدول رقم (4): تطور الإنتاج من الفواكه والزيتون والتمور بالألف طن خلال الفترة 1970-2015

السنة	الفواكه	الزيتون	التمور
1970	90.3	69.2	45
1975	130.4	150.9	67
1980	188	161.0	83.2
1985	280	145.0	88
1990	337	226.7	94
1995	430	168.8	105
2000	385	142.0	134
2005	350	146.0	133
2010	397	134.0	135
2015	382	135.0	142

المصدر: 1– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة– الخرطوم،السودان.

2– الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي(1991). المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية".

5–4: الإنتاج الحيواني:

يعتبر قطاع الإنتاج الحيواني من أهم القطاعات المكونة للإنتاج الزراعي في ليبيا والذي يساهم بحوالي 30% من الناتج المحلي الزراعي، وقد أدي الاهتمام الكبير الذي أولته الدولة للقطاع من إقامة محطات إنتاج الأبقار والأغنام والإبل والدواجن وتقديم الدعم للمربين وتحسين خدمات الصحة البيطرية إلي تزايد عدد الحيوانات الحية وبالتالي زيادة المنتجات الحيوانية من اللحوم والألبان والبيض. وقد انعكس ذلك التطور في أعداد الحيوانات إلي زيادة المنتجات الحيوانية بشكل كبير، فقد ارتفع إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء من 42 ألف طن سنة 1970 إلي 112 الف طن سنة 1980 و 134 الف طن سنة 1985 و 168 الف طن سنة 1995 و 197 الف طن سنة 2000 و الف طن سنة 2010، وارتفع إنتاج الحليب من 52 مليون لتر سنة 1970 إلي 76 مليون لتر سنة 1980 و 154 مليون لتر سنة 1990 و الي اكتر من 250 مليون لتر سنة 2010، أما إنتاج البيض فقد ارتفع من 45 مليون بيضة سنة 1970 إلي 76 مليون بيضة سنة 1975 و 485 مليون بيضة سنة 1985 و 768 مليون بيضة في سنة 1990 و 932 مليون بيضة في سنة 2000 والي اكتر أكثر من 1100 مليون بيضة في سنة 2015.

كنا يبين الجدول رقم 5 تطور اعداد الحيوانات خلال فترة الدراسة، ويلاحظ ان هناك تزايد كبير في لعداد الحيوانات خاصة الاغنام والماعز لملائمة الظروف المحلية لتربيتها وحجم الطلب المتزايد عليها في السوق المحلي فقد ارتفعت اعداد الاغنام من 2163 اف راس سنة 1970 الي 4183 الف راس سنة 1975 واستمرت الاعداد في الزيادة ، فقد وصل عددها في سنة إلي 5500 الف راس و انخفضت في السنوات 1995 و 2000 الي 4600 الف راس و 4127 الف راس علي التوالي وعاودت الارتفاع الي 6720 الف راس في سنة 2005 و 6480 الف راس في سنة 2015. كما شهد قطاع الماعز تزايد ملحوظ خلال فترة الدراسة من 1234 الف راس سنة 1970 الي 550 الف راس سنة 1980 و 1730 الف راس سنة 2000 والي مسجلا انخفاضا طفيفا في السنوات 2010 وسنة 2015 (مركز البحوث الزراعية :2015).

اما ما يخص الابل فقد اتسمت بالاستقرار من حيث اعدادها كما هو مبين بالجدول وكذلك الحال بالنسبة لإعداد الابقار.

جدول رقم (5): تطور أعداد الحيوانات خلال الفترة 1970-2015 بالألف رأس.

السنة	عدد الأغنام	عدد الماعز	عدد الأبقار	عدد الإبل	عدد الدواجن
1970	2163	1234	104	163	1255
1975	4183	1697	189	71	4638
1980	5500	1500	180	109	5500
1985	5000	1000	200	185	10000
1990	5500	1200	200	175	16500
1995	4600	1000	143	103	25000
2000	4124	1730	140	163	24800
2005	6720	1720	140	162	25000
2010	6340	1648	138	178	27700
2015	6480	1680	136	171	25600

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة- الخرطوم.

6- الفجوة الغذائية من السلع الغذائية الزراعية في ليبيا ونسبة الاكتفاء الذاتي:

بالرغم من التطور الكبير الذي شهده الإنتاج الزراعي ليبيا من الحبوب والخضروات والفواكه والنخيل والزيتون وتزايد أعداد الثرة الحيوانية يشكل كبير خاصة من الفواكه والخضروات والبيض والتي تحقق فائض يفوق حجم الاستهلاك المحلي منها، إلا أن حجم العجز في الحبوب لازال كبيرا ويمثل 76% واللحوم 50% والألبان 70% وهو ما يتطلب أهمية وضع سياسات زراعية فاعلة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية المتاحة وتوجيهها نحو زيادة كفاءة ومعدلات الإنتاج بما يضمن تقليل حجم الفجوة الغذائية المتزايدة . في حين أن الإنتاج المحلي من الفواكه والخضروات والبيض قد سجل فوائض سنوية تفوق حجم الاستهلاك

المحلي. والجدول التالي يبين نسبة الاكتفاء الذاتي من المجموعات السلعية الزراعية للسنوات .2015,2000.**6[المنظمة العربية للتنمية الزراعية :2015]**.

جدول رقم (6): نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية الغذائية

المجموعة السلعية الزراعية	نسبة الاكتفاء الذاتي لسنة 2000	نسبة الاكتفاء الذاتي لسنة 2015
الحبوب	%16	%18
البقوليات	%11	%12
اللحوم	%50	%48
الألبان	%30	%24
الزيوت	%50	%50
الفواكه	%120	%122
الخضروات	%125	%125
البيض	%100	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإنتاج المحلي والواردات من السلع الزراعية الغذائية للسنوات 2000–2015.

7– الفجوة الغذائية المستقبلية من السلع الزراعية:

يستند قياس التنبؤ بحجم الفجوة الغذائية من السلع الزراعية في الجماهيرية مستقبلا بناء علي البيانات السابقة لمعدلات الإنتاج السنوي وحجم الطلب المحلي للمجموعات السلعية الزراعية ومعدلات النمو السكني والاحتياجات الغذائية للفرد الواحد كما أقرتها منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ودلك باستخدام متوسطات الإنتاج والطلب المحلي للسلع الزراعية الغذائية مع افتراض زيادة حجم الطلب المحلي بنسبة 15% ونمو الإنتاج المحلي بمعدل متوسط قدره 5% فقط في كل فترة في ظل محدودية الموارد الزراعية، فقد تم تحديد الفجوة الغذائية للفترة من 2010–2020 كما هو مبين بالجدول رقم (7).

جدول رقم (7): حجم الفجوة المستقبلية من السلع الزراعية الغذائية في ليبيا للسنوات 2010-2020

المجموعة السلعية	2010 بالألف طن			2020 بالألف طن		
	حجم الطلب	الإنتاج المحلي	نسبة الاكتفاء الذاتي	حجم الطلب	الإنتاج المحلي	نسبة الاكتفاء الذاتي
الحبوب	1537	280	%18.21	1800	400	%22.2
اللحوم	380	186	%49	500	276	%55.2
الألبان	520	284	%54	630	372	%59
الفواكه	530	628	%118	590	710	%120
الخضروات	587	1300	%221	720	1460	%211

المصدر: إعداد الباحث من البيانات المحلية ومنظمة الاغذية والزراعة ومن المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

نلاحظ من الجدول أن الفجوة الغذائية من الحبوب واللحوم والألبان ما زالت مرتفعة خلال السنوات 2010، 2020 رغم ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي مقارنة بسنة 2007، حيث ستكون الفجوة الغذائية 81.79% في سنة 2010 وتنخفض قليلا في سنة 2020 إلي 77.8%، أما اللحوم فإن حجم الفجوة الغذائية منها ستنخفض بنسبة قليلة أيضا من 52% في سنة 2007

إلي 51% في سنة 2010 والي 44.6% سنة 2020. في حين أن نسبة الاكتفاء الذاتي من الخضروات والفواكه بقيت مرتفعة مع تحقيق فوائض تفوق حجم الطلب المحلي ويعود السبب في ذلك إلي تركيز المزارعين علي إنتاج الخضروات والفواكه لارتفاع العائد المتوقع منها، وهو ما يؤكد ضرورة وضع سياسات زراعية متكاملة للتوسع الكمي والنوعي في إنتاج الحبوب واللحوم والألبان بما يساهم في زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي منها بدعم وتشجيع القطاع الخاص وتوفير كافة المقومات التي تساعد في إنجاح السياسات الزراعية.

8- النتائج والتوصيات:

استعرضت الورقة البحثية واقع القطاع الزراعي في ليبيا من حيث الموارد الزراعية والاقتصادية المتاحة للقطاع الزراعي والتطور الذي شهده القطاع خلال العقود الماضية من حيث الخطط والبرامج التنموية التي حضي بها القطاع في خطط التنمية الاقتصادية الزراعية المتعاقبة وحجم الإنفاق علي القطاع بهدف تحويله إلي نشاط اقتصادي يساهم في توفير اكبر قدر ممكن من الاحتياجات المتزايدة من السلع الزراعية بما يضمن إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي وصولا الي ضمان الأمن الغذائي ، كما تعرضت الورقة إلي دراسة وتحليل أهم المعوقات والمشاكل التي تواجه تنمية وتطوير القطاع الزراعي بما يمكنه من أن يكون دعامة أساسية للاقتصاد الوطني يساهم في رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من أهم السلع الغذائية خاصة محاصيل الحبوب وتخفيض العبء علي ميزان المدفوعات.

وقد بينت النتائج أنه بالرغم من الاهتمام الكبير الذي أولته الدولة للقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، بإقامة العديد من المشاريع الزراعية سواء المشاريع العامة او القطاع الخاص، وكذلك مشروعات الإنتاج الحيواني لتربية وإنتاج الأغنام والأبقار والإبل والدواجن والتي ننتشر في العديد من المناطق، وبالإضافة إلي التوسع الكبير في زراعة أشجار الزيتون والنخيل والفواكه، إلا أنه بالرغم من النجاح الكبير الذي تحقق في إنتاج الخضروات والبيض والذي أدي إلي تحقيق الاكتفاء الذاتي منها وبفوائض اقتصادية في بعض الفترات، فإن نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الإستراتيجية مثل الحبوب لم تتعدي 18% واللحوم والزيوت 50% والألبان 30%، مع استمرار انخفاض الاهمية النسبية للقطاع الزراعي وهو ما يؤكد علي ضرورة وضع سياسات زراعية تنموية متكاملة من خلال استغلال الأراضي الزراعية والموارد المائية المتاحة بكفاءة ودعم وتشجيع وإشراك القطاع الأهلي في عملية التنمية وتشجيعه علي زراعة محاصيل الحبوب علي النظام البعلي وتشجيع ودعم المشروعات الزراعية الصغري وتوفير التمويل اللازم لها من خلال برنامج اقراض زراعي ميسر بما يساهم في الرفع من مستويات الإنتاج والإنتاجية، ويعمل علي تحقيق الأمن الغذائي وزيادة مكانة وأهمية القطاع في الاقتصاد الوطني.

وبناء علي النتائج التي تم التوصل اليها نضع عدد من الوصيات التي قد تساهم في تنمية وتطوير القطاع الزراعي بما يعزز دوره في الاقتصاد الوطني وتحقيق الامن الغذائي من السلع الزراعية الغذائية:

1- وضع سياسات زراعية واضحة ومتكاملة تكمن المنتج الزراعي من العمل في اطارها باطمئنان من ناحية الاسعار والدعم والاستيراد والتصدير ويجب ان تكون تلك السياسات مستقرة ومستمرة في الامد القصير والمتوسط.

2- اقرار سياسة سعريه للمحاصيل الزراعية تسهم في عمليات تطوير الانتاج الزراعي وترفع معدلات نموه وصولا الي تحقيق التركيب المحصولي الامثل من المنتجات الزراعية ولاسيما المنتجات الاستراتيجية.

3- الاهتمام بنتائج الدراسات المتعلقة بالقطاع الزراعي ومحطات الابحاث والتجارب الزراعية التي تعكس حالة التغير التكنولوجي في الزراعة وتوجيه المزارعين نحو استخدام الاصناف الزراعية ذات الانتاجية العالية.

4- توجيه السياسات الزراعية نحو التوسع الافقي من خلال استغلال واستصلاح الاراضي الغير مستغله فضلا عن التوسع العمودي من خلال استخدام احدث الاساليب العلمية بهدف زيادة الانتاجية الحدية لوحدة المساحة.

5- دعم وتشجيع القطاع الخاص وتسهيل كافة متطلبات العملية الانتاجية من توفير وسائل ومواد الانتاج بما يمكنه من المساهمة بفاعلية في إنجاح الخطط والبرامج الزراعية.

6- العمل علي ربط حلقات التكامل بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي لتشجيع قيام الصناعات الغذائية الزراعية.

Abstract:The main objective of this research paper is to study the relationship between agricultural policies and their relationship to the development and development of the agricultural sector, which contributes to achieving higher levels of self-sufficiency and ensuring food security of locally produced agricultural commodities during the period (1970-2015). Despite the development witnessed by the agricultural sector in terms of vertical and horizontal expansion, increasing the production rates of many agricultural products and achieving self-sufficiency of some agricultural products in some periods and in varying proportions, Libya, like other developing countries, is still suffering from food shortages. Cover growing domestic demand for most agricultural products, especially cereal and meat crops, due to many administrative and technical constraints. It is expected that the food problem will become more acute in light of the liberalization of global food trade, which will affect Libya due to its large consumption of food imports and the increase in prices in the global market, which means increasing competition between imported food products and local counterparts.

المراجع:

1– الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي (1997)، **المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية**، طرابلس ليبيا.

2– المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2015)، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، الخرطوم.

4– المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2010)، **دراسة استشراف مستقبل الزراعة وإنتاج الغذاء في الوطن العربي حتى 2025**، المؤتمر القومي حول مستقبل الزراعة وإنتاج الغذاء في الوطن العربي، الخرطوم.

4- **المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة في الوطن العربي** (2002)، عمان الأردن.

5– الهيئة القومية للبحث العلمي(1996)، **الأمن الغذائي: أبعاده ومحدداته سبل تحققيه**، ج 1، ط1، طرابلس.

6- ا الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات (1996)، **تقييم السياسات الزراعية في ليبيا** 1996.

7- مركز البحوث الزراعية (2015)، **نحو تحقيق الأمن الغذائي**، طرابلس، ليبيا.

8- مصرف ليبيا المركزي (2016)، **التقارير السنوية** ، أعداد مختلفة 2000-2015.

9- مصرف ليبيا المركزي " **الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات ألاقتصادية النشرة ألاقتصادية 2000–2015.9**

10- منظمة الأغذية والزراعة (2006)، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**، روما.

11- خليفة، علي يوسف (2001)، **القواعد الاقتصادية الزراعية بين النظرية والتطبيق في مصر وبعض المقتصدات العربية** ، منشأة المعارف الاسكندرية ص 304,305.

12- رحمة، مني (2000)، **السياسات الزراعية في البلدان العربية** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان ص .11

13- عبد الرحمن علي (2002)، **الزراعة العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين**، المجلة المصرية للتخطيط المجلد العاشر،العدد الثاني ص 261,262.

14- عبدالسلام، محمد السيد (1998)، **الامن الغذائي في الوطن العربي**، دار المعرفة، الكويت ص 90.

15- محمود حسن حسني (2002)، **السياسات الزراعية في الدول المتقدمة والدول النامية وأثرها علي التجارة الدولية**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط،المجلد العاشر،2002.